

Distr.: General
31 July 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر - 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الصلة بين المياه والاقتصاد: إدارة المياه للاستخدامات الإنتاجية من منظور حقوق الإنسان

تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات
الصرف الصحي، بيدرو أروخو-أغودو*

موجز

يتطلب الدور الحاسم للمياه إدارة النظم الإيكولوجية المائية ودورة المياه والمياه نفسها بطريقة عادلة ومستدامة، تُشرك السكان على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي في هيكل حوكمة متداخل. وينبغي إدارة المياه والنظم الإيكولوجية المائية كمشاعات في الملك العام. وينبغي تحديد أولويات استخدام المياه، كما ينبغي أن تشجع الاستراتيجيات استخدام المياه بكفاءة ومسؤولية على أساس مبادئ من قبيل عدم التدهور والإصلاح واسترداد التكلفة والفعالية من حيث التكلفة. وتشمل الاستراتيجيات الرئيسية نظم التعريفات غير الربحية، والتخطيط الاحترازي واستراتيجيات التمويل العام لضمان الاستقلالية على مختلف المستويات، واستراتيجيات الشراكة بين كيانات القطاع العام وبين القطاع العام والمجتمع المحلي.

* أُنقِ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- عُقد، بعد 46 عاماً، مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمياه في آذار/مارس 2023⁽¹⁾. ورغم أن رئيس الجمعية العامة أشار بإيجاز في ملاحظاته في ختام المؤتمر إلى حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي، إلا أن المؤتمر نفسه افتقر إلى نهج قائم على حقوق الإنسان⁽²⁾. وبدلاً من ذلك، كان تركيزه بالكامل على الآثار المحتملة لتغير المناخ على الأنشطة الإنتاجية المعتمدة على المياه. وبالإضافة إلى ذلك، أغفلت الوثائق التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024 أزمة المياه العالمية، وحقوق الإنسان في المياه، والآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ، ولم تولِ اهتماماً كافياً لاعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة الموارد الأساسية للمستقبل.
- 2- غير أن من البوادر المشجعة أن الجمعية العامة قررت، في قرار اعتمدته في عام 2023⁽³⁾، عقد مؤتمرين معنيين بالمياه في عامي 2026 و2028، وطلبت إلى الأمين العام إعداد استراتيجية للمياه والصرف الصحي على نطاق منظومة الأمم المتحدة⁽⁴⁾، تعزز قيادة الأمم المتحدة في مجال حوكمة الموارد المائية.
- 3- ويرى المقرر الخاص أن من المهم للغاية، عند تنفيذ الاستراتيجية، اعتماد نهج مستدام قائم على حقوق الإنسان في إدارة المياه، مع فهم المياه على أنها منفعة عامة وليست مجرد سلعة أو مدخل إنتاجي.
- 4- ويستتبع اعتماد هذا النهج معالجة تحديات الاستدامة في الاستخدامات الاقتصادية للمياه مثل الري والإنتاج الكهربائي والصناعة والتعدين، وإدارة جميع استخدامات المياه بنهج متكامل، وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان المعتمدة على المياه وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

ثانياً - قيم على المحك في إدارة المياه

- 5- كتب الشاعر الإسباني أنطونيو ماتشادو: "لا يخلط بين القيمة والسعر إلا معنوه". وتشبه هذه الفكرة فكرة الفيلسوف اليوناني أرسطو الذي عاش قبل 2 300 عام. فقد ميّز أرسطو بين علم الاقتصاد وعلم الثروة⁽⁵⁾، وهما مفهومان غالباً ما يتم الخلط بينهما في الوقت الراهن. ويقصد بعلم الثروة إدارة الأموال والسلع ذات القيمة السوقية، بينما يقصد بعلم الاقتصاد إدارة السلع المنزلية. ويفهم المقرر الخاص أن الاقتصاد الحديث والنهج القانونية الحديثة، مثل الاقتصاد الإيكولوجي⁽⁶⁾، الذي يأخذ في الاعتبار التمييز المفاهيمي الحكيم لأرسطو من خلال تناول مفهوم التراث الطبيعي، يمكن أن تطبق هذه المفاهيم على كوكب الأرض بأكمله بدلاً من الأسرة المعيشية.

(1) المعروف رسمياً باسم مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028.

(2) President of the General Assembly, closing remarks at the United Nations Water Conference, 24 March 2023. متاح في: <https://www.un.org/pga/77/2023/03/24/pga-remarks-to-the-closing-of-the-2023-un-water-conference>

(3) قرار الجمعية العامة 334/77.

(4) انظر: <https://www.unwater.org/publications/united-nations-system-wide-strategy-water-and-sanitation>

(5) Gloria Vivenza, "A re-assessment of Aristotle's economic thought", *History of Economics Review*, vol. 63, No. 1 (2016), pp. 68-71.

(6) H. Neo, "Resource and environmental economics", in *International Encyclopedia of Human Geography*, Rob Kitchin and Nigel Thrift, eds. (Elsevier, 2009). متاح في: <https://www.sciencedirect.com/topics/earth-and-planetary-sciences/ecological-economics>

ألف - وظائف المياه وقيمتها

6- للمياه، كغيرها من السلع الطبيعية المتجددة، وظائف وقيم متعددة. غير أننا إذا قارنا تلك الوظائف والقيم مع الوظائف والقيم المستمدة من استخدام الأخشاب، على سبيل المثال، فإن فروقاً مهمة تبرز.

7- فإدارة المياه وإدارة الأخشاب تستجبان للحفاظ على استدامة النظم الإيكولوجية المائية والحرية: إذ لا يمكن إدارة الغابات كمخازن للأخشاب ولا يمكن إدارة الأنهار كقنوات للمياه بل كنظم إيكولوجية حية يتعين ضمان استدامتها. غير أنه تنشأ فروق جوهرية بمجرد الحصول على الأخشاب والمياه. فبالنسبة للأخشاب، يبدو من المنطقي أن تقوم الشركة التي قطعت الأخشاب ببيع الجذوع إلى المنشأة التي تختارها؛ وستقوم المنشأة ببيع ألواح الأخشاب والعوارض الخشبية لشركات البناء أو مصانع الأثاث أو أحواض بناء السفن، وستقوم هذه الشركات ببيع منتجاتها للمجتمع بأسعار مناسبة. وبعبارة أخرى، بمجرد ضمان استدامة النظام الإيكولوجي للغابات، وبقدر ما تكون قيم الأخشاب ومنافعها قابلة للاستبدال والتبادل مع السلع الرأسمالية، فمن المعقول والملائم إدارتها وفقاً لمنطق السوق، مع اتخاذ التدابير التنظيمية الملائمة.

8- غير أن المقرر الخاص يرى أن تطبيق نفس النهج على المياه سيؤدي إلى أخطاء جسيمة لأن العديد من الوظائف والقيم المتعلقة باستخدام المياه لا يمكن تحويلها بسهولة إلى مقاييس نقدية؛ ولا تتناسب مع عالم علم الثروة الأرسطي. وعلى سبيل المثال، كيف يمكن تحديد قيمة المياه في الحفاظ على صحة الأسر والمجتمعات المحلية؟ وكيف يمكن مقارنة قيمة المياه اللازمة للحفاظ على الصحة العامة بقيمة المياه اللازمة لزراعة الأفوكادو لأغراض التصدير؟ فهذه القيم تنتمي إلى فئات أخلاقية مختلفة مما يصعب معه المساواة بينها بناءً على اعتبارات نقدية فقط.

باء - الترتيب الأخلاقي للأولويات

1- المياه من أجل الحياة

9- كما أشار إليه المقرر الخاص، فإن الترويج لنهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة المياه يتطلب إعطاء الأولوية للاستخدامات والوظائف التي تحافظ على الحياة، ولا سيما عيش الناس وكرامتهم. ويضع المقرر الخاص لذلك مفهوماً هو الماء من أجل الحياة⁽⁷⁾.

10- وينبغي أن يشمل مفهوم الماء من أجل الحياة ثلاثة عناصر رئيسية⁽⁸⁾ هي: ضمان الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي كحق أساسي من حقوق الإنسان؛ وتوفير المياه للمجتمعات المحلية الرفيعة لإنتاج غذائها، وهو ما يتماشى مع حق الإنسان في الغذاء؛ والحفاظ على النظم الإيكولوجية المائية وصيانتها لضمان بيئة صحية ومستدامة. وهذه الجوانب الثلاثة مترابطة وحيوية لتعزيز الحياة الكريمة والاستدامة البيئية⁽⁹⁾.

(7) A/76/159، الفقرة 22.

(8) A/HRC/48/50، الفقرة 14(أ).

(9) المرجع نفسه.

2- المياه في وظائف واستخدامات وخدمات المصلحة العامة

11- ينبغي إدارة المياه المخصصة لوظائف واستخدامات وخدمات المصلحة العامة كأولوية ثانوية⁽¹⁰⁾. وبالنسبة للمقرر الخاص، تعتبر خدمة المياه أو قيمتها أو وظيفتها ذات مصلحة عامة أو مصلحة عمومية عندما ينقر بصورة شفافة وتشاركية وديمقراطية الحفاظ عليها وضمانها لمصلحة الجماعة على حساب المصالح الخاصة. وعلى سبيل المثال، قد يشمل ذلك حماية تدفقات الأنهار، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى قانون الأنهار البرية والمناظر الطبيعية، أو توزيع تدفقات مائية محددة لضمان بقاء الزراعة الأسرية إذا اعتُبر ذلك في مصلحة المجتمع⁽¹¹⁾.

3- المياه من أجل التنمية الاقتصادية

12- تُستخدم المياه من أجل التنمية الاقتصادية في الأنشطة الإنتاجية المدرة للأرباح، من قبيل الصناعات الاستخراجية والزراعة الواسعة النطاق. غير أن هذه الأنشطة تولد أيضاً طلباً أعلى على المياه وينشأ عنها خطر تلوث المياه. ولذلك، فإن إيلاء اهتمام خاص لها أمر مهم، حتى وإن كانت الأولوية المخصصة لها من مرتبة ثالثة.

13- وأخيراً، يجب حظر الأنشطة الإنتاجية التي تولد تلوثاً ساماً، مثل المعادن الثقيلة التي تشكل مخاطر جسيمة على الصحة العامة واستدامة النظام البيئي، ويجب تجنبها بأي ثمن، أيًا كان ما تدره من أرباح على مروجيها.

4- الحاجة إلى منهجيات متعددة المعايير تتجاوز التقييم بالمقاييس النقدية

14- يعتقد المقرر الخاص أن السوق ليست الأداة المناسبة لإدارة الأولويات الأخلاقية أو حقوق الإنسان أو صحة النظام البيئي. وكما يقول المثل الإسباني، لا ينبغي أن نطلب الكمثرى من شجرة الدردار؛ بل ينبغي أن نطلب الكمثرى من أشجار الكمثرى. فاعتماد نهج الإدارة المستدامة القائم على حقوق الإنسان يتجاوز النهج القائم على القيمة النقدية.

15- ويلزم تطوير أساليب مفاهيمية ومنهجية جديدة في هذا الميدان. ويسلط المقرر الخاص الضوء على مشهد نهج القيم، الذي يسلم بتنوع القيم ويوفر منهجية عملية لتوجيه عمليات صنع القرار. ومن منظور متعدد التخصصات، يحدد القيم غير القابلة للقياس، بما في ذلك القيم الأساسية المتعلقة بالصحة والاستدامة والروحانية والمبادئ المرتبطة بحوكمة الموارد المائية، مثل الإنصاف والعدالة البيئية والعدالة عبر الأجيال. ويساعد هذا النهج أيضاً في التعرف على الجوانب السياسية لإدارة المياه وتحديد اختلافات توازن القوى في عملية صنع القرار، الأمر الذي يمكن أن يكون مفيداً في منع النزاعات وإدارتها⁽¹²⁾.

ثالثاً - رؤية المياه كمصلحة عامة

16- يرى المقرر الخاص أن المياه التي نستخرجها من الطبيعة لمختلف الاستخدامات ينبغي أن تدار كمصلحة عامة، متاحة للجميع وليست ملكاً لأحد. وفي رأيه، ينبغي النظر إلى النظم الإيكولوجية التي يتم الحصول على المياه منها على أنها تراث طبيعي مشترك، ويجب ضمان استدامتها لصالح الجميع، بما في ذلك الأجيال القادمة.

(10) في نطاق هذا التقرير، تشير المصلحة العامة إلى المصلحة العمومية، وهي رفاه المجتمع، كما يراها علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية.

(11) انظر: <https://www.ippforb.com/about>.

(12) Christopher Schulz and others, "Valuing water: a global survey of the values that underpin water decisions", *Environmental Science & Policy*, vol. 153 (March 2024).

وينبغي أيضاً الاعتراف بدورة المياه كجزء من النظام المناخي، باعتبارها مورداً عالمياً، إلى جانب نسق سقوط الأمطار الذي تعتمد عليه النباتات البرية وإنتاج الأغذية البعلية والتربة الخصبة التي تحتفظ بالرطوبة الأساسية للحياة النباتية وتخزنها.

17- وبما أن المياه ضرورة حيوية، ما فتئت توجه استيطان المجتمعات المحلية، وتهيكّل التعايش الجماعي وتحفز ممارسات الإدارة المشتركة التي تولد التماسك الاجتماعي وتتسج صلة قوية بالبيئة الطبيعية، فإنها حفزت ولا تزال تحفز على اعتبارها منفعة عامة⁽¹³⁾.

18- وبالنسبة للشعوب الأصلية، فإن إدارة المياه، باعتبارها روح الحياة الزرقاء، تندمج في رؤية شاملة للأرض والطبيعة. وفي تلك الرؤية، يُعتبر المجتمع المحلي، إلى جانب الكائنات الحية الأخرى والنظم الإيكولوجية، جزءاً من نظام طبيعي يجب التعامل معه بإجلال⁽¹⁴⁾.

19- ويتمشى هذا النهج مع التأكيد الحالي على الاستدامة وضرورة الإدارة المتكاملة للأراضي. فهو يولي الأولوية للمياه من أجل الحياة، ويعترف بوظائفها واستخداماتها كحقوق أساسية من حقوق الإنسان ويديرها كمورد مشترك متاح للجميع وليس مملوكاً للأفراد. ونظراً لأن المياه محدودة وقابلة للتقسيم، فإنه يجب على المجتمع المحلي التوسط وحل أي نزاعات بشأن استخدامها، وتطبيق الأولويات والمعايير لضمان عدم استبعاد أحد.

20- وبالإضافة إلى إدارة المجتمعية الحالية للمياه في مجتمعات الفلاحين والسكان الأصليين، ثمة العديد من التجارب الأخرى، مثل التجارب التي شهدها مجتمعات الري التقليدية⁽¹⁵⁾ التي أدارت مياه الري كمنفعة عامة في أوضاع اجتماعية متغيرة⁽¹⁶⁾.

21- ويقرّ المقرر الخاص بأن التعقيد الحالي للمجتمعات التي تتسم بتنوع لم يسبق له مثيل في مصالحها واستخداماتها للمياه يتجاوز نطاق تجارب المجتمعات المحلية. غير أنه من المهم للغاية الإشارة إلى أن إدارة هذه المصالح المتنوعة تستدعي التعامل مع قيم مثل تجارب المجتمع المحلي. وعلاوة على ذلك، يؤكد وجوب ضمان الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية المائية والتصدي للتحديات العالمية المتعلقة بإدارة المياه، من قبيل تغير المناخ، على أهمية اعتبار المياه منفعة عامة.

22- وهذا ما يستلزم تطوير إدارة متداخلة على مستويات مختلفة، بدءاً بالمستويات المحلية وانتهاء بالمستوى العالمي⁽¹⁷⁾. وتتطلب الإدارة المجتمعية للمياه تنظيماً محلياً وتنسيقاً مع المجتمعات الأخرى على طول النهر، وعلى مستوى الحوض، وفهماً للنظام البيئي للنهر باعتباره تراثاً مشتركاً. وهذا التنظيم المتكامل للمشاعات على مختلف المستويات هو ما يعرف بالإدارة المتداخلة للمشاعات.

(13) Waheed Hussain, "Common good", in *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*, Edward N. Zalta, ed. (Stanford University, 2018), متاح في: <https://plato.stanford.edu/entries/common-good>.

(14) A/HRC/51/24، الفقرة 23.

(15) مجتمع الري هو مجموعة من المزارعين الذين يديرون بشكل مشترك، على أساس غير ربحي، المياه العامة التي تخصصها لهم الدولة؛ انظر: <https://www.iagua.es/respuestas/que-son-comunidades-regantes> (بالإسبانية).

(16) Jaime Hoogesteger and others, "Communality in farmer-managed irrigation systems: insights from Spain, Ecuador, Cambodia and Mozambique", *Agricultural Systems*, vol. 204 (2023).

(17) Derek Wall, *Elinor Ostrom's Rules for Radicals: Cooperative Alternatives Beyond Markets and States* (Pluto Press, 2017).

ألف - النظم الإيكولوجية المائية كتراث طبيعي مشترك

23- تعتبر النظم الإيكولوجية المائية، مثل الأنهار والبحيرات والأراضي الرطبة وطبقات المياه الجوفية والنظم الإيكولوجية المتصلة بها، مثل التربة الخصبة والغابات والغطاء النباتي، نظاماً حيوية في إدارة دورة المياه في كل من الجزر والقارات. كما أنها توفر خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية للبشر، التي يمكن تصنيفها باعتبارها تمويماً (مثل صيد الأسماك والري والاستخدامات المنزلية والطاقة)، وتنظيماً (على سبيل المثال في إدارة التدفقات وتحلل المواد العضوية) وثقافة (مثل الأنشطة الترفيهية والجمالية والروحية والاحتفالية). وللاعترااف بقيمة ووظائف تلك النظم البيئية؛ ينبغي اعتبارها تراثاً طبيعياً مشتركاً.

24- ويجب أن ترتبط إدارة هذا التراث الطبيعي المشترك ارتباطاً وثيقاً بالأراضي التي تتدفق فيها الأنهار والسكان الذين يعتمدون عليها. ولا بد من اتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي لضمان استدامة النظام الإيكولوجي من منظور مشترك عبر الأجيال. ويجب أن يُدار حوض النهر بأكمله ككل عضوي لا يمكن تقسيمه دون الإخلال بأدائه السليم.

25- وينص جدول أعمال القرن 21، هو أيضاً، على أن الحفاظ على النظم الإيكولوجية أمر ضروري لتلبية احتياجات سكان العالم وحماية حقوق الأجيال القادمة⁽¹⁸⁾. وتوجه استدامة النظام الإيكولوجي المائي أيضاً أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها مؤثلاً للطيور المائية (اتفاقية رامسار)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وعمل لجنة القانون الدولي بشأن طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود.

26- وعلى نفس المنوال، تؤكد اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية⁽¹⁹⁾ لعام 1992، واتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية⁽²⁰⁾ لعام 1997، على أهمية حفظ النظم الإيكولوجية واستعادتها، بما فيها الخزانات الجوفية العابرة للحدود⁽²¹⁾. وتهدف هذه الاتفاقات الدولية إلى التغلب على التوترات الناشئة عن السيادة على تدفقات المياه داخل أراضي الدول. ويجدر بالإشارة أنه تم إبرام اتفاقات هامة عابرة للحدود في جميع أنحاء العالم، لا سيما في مناطق مثل أفريقيا، بما في ذلك حوض السنغال وحوض النيجر وبحيرة تشاد ونهر أوكافانغو. وتستلزم تلك الاتفاقات إنشاء مؤسسات إدارة عابرة للحدود وآليات للتوسط في النزاعات⁽²²⁾.

27- وعلاوة على ذلك، فإن التوجيه EC 2000/60 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا والمؤرخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2000 الذي ينشئ إطاراً لعمل الجماعة في مجال سياسة المياه (التوجيه الإطاري للمياه) ينص على الالتزام بالمسؤولية المشتركة في إدارة الأحواض العابرة للحدود وطبقات المياه الجوفية في الاتحاد الأوروبي⁽²³⁾. وهدفه ضمان الأحوال الجيدة والاستدامة مع إدارة مخاطر تغير المناخ دون التدخل في سيادة الدول. ويؤكد التوجيه على أن المياه ليست سلعة تجارية بل هو تراث يجب حمايته والدفاع عنه. ويعتبر البرلمان الأوروبي النظم الإيكولوجية المائية والنظم الإيكولوجية الأرضية المرتبطة بها تراثاً طبيعياً مشتركاً⁽²⁴⁾.

(18) انظر: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/Agenda21.pdf>

(19) انظر: https://unece.org/DAM/env/water/documents/brochure_water_convention.pdf

(20) قرار الجمعية العامة 229/51 المرفق.

(21) Stephen C. McCaffrey, "The International Law Commission's flawed draft articles on the law of transboundary aquifers: the way forward", *Water International*, vol. 36, No. 5 (2011), pp. 566–572.

(22) A/78/253، الفقرة 38.

(23) انظر: https://environment.ec.europa.eu/topics/water/water-framework-directive_en

(24) Resolution on the technological feasibility of trans-European hydraulic networks (1998)، متاح في: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=OJ:C:1998:056:TOC>

باء - دورة المياه كتراث طبيعي عالمي مشترك

- 28- إن إدارة وهيكلية الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالتراث العالمي، مثل التنوع البيولوجي والنظام المناخي، أشد تعقيداً لأنها تؤثر على البشرية جمعاء.
- 29- وقد استُخدم مفهوم التراث المشترك في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تعتبر المحيطات مشاعات عالمية لا يمكن لأي كيان أن ينفرد بامتلاكها أو الاستيلاء عليها.
- 30- وبالمثل، أحدثت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مفهوم التراث الطبيعي في اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972⁽²⁵⁾، وهو مفهوم تبنته اتفاقية الحفاظ على الحياة البرية والموائل الطبيعية الأوروبية في عام 1979.
- 31- أما فيما يتعلق بإبرام الاتفاقات، فقد كانت هناك تحديات سياسية بسبب الشواغل المتعلقة بالسيادة الوطنية لكل بلد. ولمعالجة ذلك، تم استحداث مفهوم "مصلحة البشرية" أو "الشغل المشترك للبشرية"⁽²⁶⁾. وتستند فكرة الشغل المشترك إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة⁽²⁷⁾ ومبدأ عدم الإضرار. وتستخدم اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مصطلح "الشغل المشترك للبشرية"⁽²⁸⁾.
- 32- ويعتقد المقرر الخاص أن النظام المناخي تراث طبيعي لا يعرف حدوداً ويعتمد عليه الجميع. ولذلك، ينبغي اعتباره تراثاً عالمياً مشتركاً. وفي إطار النظام المناخي، ينبغي أيضاً الاعتراف بدورة المياه كمصلحة عامة عالمية، كما ذكر رئيس الجمعية العامة في ختام مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في عام 2023.
- 33- غير أن المقرر الخاص يعتقد أن وضع تصور لدورة المياه كتراث عالمي مشترك غير كافٍ. ويجب اعتبار النظم الإيكولوجية المائية تراثاً مشتركاً مرتبطاً بمناطق محددة وبالسكان الذين يعتمدون عليها. كما ينبغي اعتبار المياه المتوفرة لتلبية احتياجات المجتمع المحلي منفعة عامة، يتقاسمها جميع أفرادها.
- 34- وعند مناقشة مفهوم المنفعة العامة، من الأهمية بمكان تحديد القيم الأساسية التي تهم الجميع. ومن المهم أيضاً الاعتراف بالمجتمع المحلي الذي يعتمد على هذا المنفعة العامة. فللمجتمع المحلي حقوق ومسؤوليات في تنمية تلك القيم الأساسية وحمايتها.
- 35- ويعدّ تحديد وتوضيح تلك الصلة الاجتماعية والإقليمية للمنفعة العامة على المستوى المحلي أو مستوى الحوض أو المستوى الوطني أو العالمي أمراً أساسياً في تحديد الحقوق والالتزامات المتعلقة بإدارتها. ويصح الاعتبار العام للمياه كمصلحة عامة عالمية الذي يدعو له بعض المؤلفين⁽²⁹⁾، فيما يتعلق بالقيم الحيوية التي هي على المحك، لكنه يطمس الصلة التشاركية للسكان في المجتمعات المحلية والأقاليم.

(25) انظر: <https://whc.unesco.org/archive/convention-arb.pdf>.

(26) Thomas Cottier, "The principle of common concern of humankind", in *The Prospects of Common Concern of Humankind in International Law*, Thomas Cottier and Zaker Ahmad, eds. (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Cambridge University Press, 2021), pp. 3–92.

(27) Charlotte Epstein, "Common but differentiated responsibilities", *Encyclopaedia Britannica*, 20 (March 2023)، متاح في: <https://www.britannica.com/topic/common-but-differentiated-responsibilities>.

(28) انظر: <https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf>.

(29) Potsdam Institute for Climate Impact Research, "Water has to become a common good – two new reports show", 22 March 2023، متاح في: <https://www.pik-potsdam.de/en/news/latest-news/water-has-to-become-a-common-good-2013-two-new-reports-show>.

- 36- ودورة المياه العالمية، المرتبطة بالنظام المناخي، تراث مشترك للبشرية جمعاء. ولسوء الحظ، هناك نقص في المؤسسات العالمية التي يمكن أن تحكم تلك المشاعات بفعالية وبشكل ديمقراطي.
- 37- ومن المهم للغاية إنشاء نظام لإدارة دورة المياه العالمية وتعزيز الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية المائية. ومن المرجح أن تستتبع المعالجة الفعالة للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ اعتماد نهج النظام الإيكولوجي على مستوى الأحواض.

رابعاً - إدارة المياه الخاضعة للملك العام

- 38- يعني الاعتراف بالنظم الإيكولوجية للمياه والنظم الإيكولوجية المائية كمشاعات إسناد إدارتها إلى المجتمعات المحلية المعنية. غير أنه نظراً لشدة التعقيد التي أصبحت تطبع نطاق القيم التي يجب إدارتها والمجتمعات المحلية المعنية - مثل ضمان استدامة أحواض الأنهار الكبيرة - فإن من الضروري إشراك قدرات الدول. ويتعين على الدول، بوصفها مؤسسات تمثيلية للمجتمعات، أن تتحمل المسؤولية وتتولى الملك العام الشامل لتلك المياه والنظم الإيكولوجية المائية.
- 39- ومع إنشاء الدول الأمم وتعزيزها، أصبح مفهوم المياه كمنفعة عامة يعني بشكل متزايد اعتبارها مصلحة عامة. ومع ذلك، فإن البيروقراطية وابتعاد هيكل الدولة عن الاحتياجات الأساسية للسكان تجعل من المهم أكثر من أي وقت مضى التأكيد على القيم التي تنطوي عليها إدارة المنافع المشتركة. وهذا ما يستدعي التنفيذ الفعال لنهج قائم على حقوق الإنسان يضمن مشاركة ذوي الحقوق ويكفل الشفافية والوصول إلى المعلومات والمساءلة، على غرار ما يحدث بخصوص الخدمات الأساسية الأخرى⁽³⁰⁾.
- 40- وتدعو الحركات الاجتماعية إلى الاعتراف بالمياه كمنفعة عامة، وتعارض اتجاه الخصخصة الذي يسمح به أو يشجعه العديد من الحكومات. ويحث بيان العدالة في المياه، الذي قدمته مئات المنظمات غير الحكومية والنفابات والحركات في مؤتمر المياه لعام 2023، على إدارة المياه باعتبارها منفعة عامة. وهذا يعني أنه ينبغي أن تكون متاحة للجميع دون تمييز، وتحت رقابة عامة، وألا يتم التعامل معها كسلعة⁽³¹⁾.
- 41- وقد دعا المقرر الخاص إلى إدارة المياه بوصفها منفعة عامة تقع تحت مسؤولية الدولة، وفقاً للتعليق العام رقم 15 (2002) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي تعترف فيه اللجنة بأن المياه منفعة عامة أساسية ضرورية للحياة والصحة وإعمال جميع الحقوق الأخرى⁽³²⁾.

ألف - مسؤولية الدولة في إدارة المياه باعتبارها منفعة عامة

- 42- ما فتئت المياه تعتبر عاملاً رئيسياً في الاستيطان الإقليمي وهيكل المجتمعات البشرية. ولذلك، ثمة تقاليد تاريخية واسعة الانتشار، بل وتقاليد متوارثة في الإدارة المحلية لخدمات المياه والصرف الصحي. ومن المنطقي أن تتولى مجالس المدن والسلطات المجتمعية مسؤولية إدارة خدمات المياه والصرف الصحي محلياً، وأن تحرص على أن يتخلف أحد عن الركب.

(30) Rita Locatelli, "Education as a public and common good: reframing the governance of education in a changing context", Education Research and Forecast Working Papers (Paris, UNESCO, 2018).

(31) People's Water Forum, "The Water Justice Manifesto", 28 February 2023 متاح في: <https://thepeopleswaterforum.org/2023/02/28/water-justice-manifesto>

(32) A/HRC/48/50، الفقرة 10.

- 43- غير أن إسناد هذه الاختصاصات إلى البلديات والمؤسسات المجتمعية لا يعفي الدول في نهاية المطاف من التزامها بضمان حقوق الإنسان.
- 44- ويعتقد المقرر الخاص بوجوب إقامة مبدأ الولاية الاحتياطية من خلال ضمان دعم الحكومة والمؤسسات فوق البلدية للكيانات المحلية في أعمال حقوق الإنسان. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي وضع استراتيجيات للشراكات غير الربحية بين كيانات القطاع العام، ولا سيما الشراكات بين القطاع العام والمجتمع المحلي.
- 45- والتعاون فيما بين البلديات، أو الاتحادات بين البلديات المتجاورة لتعزيز إدارة الخدمات، هو شكل من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويشمل ذلك أيضاً التعاون المؤسسي بين الكيانات الرفيعة المستوى والبلديات.
- 46- وفي كولومبيا⁽³³⁾ والمكسيك⁽³⁴⁾، تشكل استراتيجية الشراكة بين القطاع العام والمجتمعات المحلية العمود الفقري للمقترحات التشريعية التي تروج لها شبكات القنوات المائية والنظم المجتمعية التي تجمع عشرات الآلاف من المجتمعات الريفية. وتستند هذه الاستراتيجية إلى احترام الإدارة المجتمعية التقليدية للمياه في المناطق الريفية الفقيرة. غير أنها تشمل دعماً من الحكومة، إذ أنها هي المسؤولة في نهاية المطاف عن الامتثال لحقوق الإنسان المعنية. وتتشأ حالات مثيرة للاهتمام أيضاً في أفريقيا: في المستوطنات المحيطة بالمناطق الحضرية في مابوتو وفي غانا وكينيا وملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا⁽³⁵⁾.
- 47- وعلى المستوى الدولي، تعزز المبادرات غير الربحية المثيرة للاهتمام، مثل التحالف العالمي لشراكات مشغلي مرافق المياه، التعاون وتبادل الخبرات والقدرات بين المشغلين والمؤسسات من بلدان الشمال ونظرائهم من بلدان الجنوب⁽³⁶⁾. وتقدم شراكات مشغلي مرافق المياه والتضامن مرجعاً دولياً آخر للتعاون غير الربحي بين مشغلي القطاع العام من بلدان الشمال ونظرائهم من بلدان الجنوب، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة⁽³⁷⁾.
- 48- ومنطقياً، يجب دمج هذه الإدارة المحلية في الإدارة المستدامة للأحواض وطبقات المياه الجوفية، التي ينبغي أن تتبع مبادئ مشابهة.

(33) Senate, Bill No. 271 of 2022 on community water management ، متاح في: <https://www.senado.gov.co/index.php/documentos/comisiones/constitucionales/comision-quinta/proyectos-de-ley/proyectos-de-ley-y-ponencias-periodo-constitucional-2022-2026/proyectos-de-ley-y-ponencias-legislatura-20-julio-2022-20-julio-2023/p-de-l-no-271-2022-senado-gestion-comunitaria-del-agua> (بالإسبانية).

(34) Portal Ambiental, “Presentan iniciativa para reconocer jurídicamente la gestión comunitaria del agua”, 24 November 2023 <https://www.portalam biental.com.mx/legislacion/20231124/> ، متاح في: <https://www.portalam biental.com.mx/legislacion/20231124/> presentan-iniciativa-para-reconocer-juridicamente-la-gestion-comunitaria-del (بالإسبانية).

(35) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, “People of African cities are taking charge of their water supplies – and it’s working”, 19 March 2018 <https://www.preventionweb.net/news/people-african-cities-are-taking-charge-their-water-supplies-and-its-working>.

(36) انظر: <https://unhabitat.org/programme/global-water-operators-partnerships-alliance>.

(37) Aqua Publica Europea (European Association of Public Water Operators), “Water Operator Partnerships and Solidarity: a global effort to realise the human right to water and sanitation” (2021).

49- وباختصار، تتطلب إدارة المياه والنظم الإيكولوجية المائية بكل تعقيداتها إدارة متداخلة للمشاعات. وهذا ما يستلزم مسؤوليات مؤسسية محلية وإقليمية ووطنية مقابلة، تتماشى مع مفهوم أوستروم للإدارة المتداخلة⁽³⁸⁾.

50- وفي هذا السياق الإداري المعقد، من المهم للغاية وضع إطار تنظيمي للملك العام للمياه لتطوير حوكمة ديمقراطية انطلاقاً من نهج قائم على حقوق الإنسان. ويجب أن تضمن الدولة الوصول غير التمييزي إلى وسائل تقديم الشكاوى الإدارية أو القضائية بشأن أي مخالفة أو ضرر أو انتهاك للحقوق في إدارة المياه.

باء - نظم الامتياز كوسيلة أساسية في إدارة الملك العام للمياه

51- تعتبر نظم امتياز أو تصريح استخدام المياه⁽³⁹⁾، في البلدان التي تكون فيها المياه مشمولة بالملك العام⁽⁴⁰⁾، وسيلة أساسية في تطوير الإدارة العامة للمياه⁽⁴¹⁾. وتوفر هذه النظم، التي غالباً ما تديرها مؤسسات عامة قوية، ثروة من الخبرة في الإدارة العامة للمياه التي ينبغي استغلالها لجوانبها الإيجابية العديدة. غير أن التحيزات الخطيرة الناجمة عن المصالح الخاصة ذات النفوذ في المؤسسات العامة كثيراً ما تفسد مبدأ المصلحة العامة الذي يفترض أن يحكم نظم الامتياز تلك. ويعد التحديد السليم للتحديات والأهداف التي تحكم المصلحة العامة لمجتمع اليوم تحدياً ديمقراطي يستدعي نقاشاً عاماً واسعاً.

52- ويعتقد المقرر الخاص أنه من المهم التحول من الاستراتيجيات التقليدية المتعلقة بالعرض، التي تلبى الدولة بموجبه الطلب المتزايد من خلال بناء بنية تحتية جديدة بإعانات عامة كبيرة، بغض النظر عن التكلفة والأثر. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يكون التركيز على استراتيجيات إدارة الطلب المستدام التي تعزز العقلانية والمسؤولية الاقتصادية والبيئية.

53- ويعتقد المقرر الخاص أيضاً بضرورة الانتقال من نماذج الإدارة التكنوقراطية التقليدية إلى نهج تشاركية جديدة⁽⁴²⁾، تتماشى مع الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها⁽⁴³⁾. وينبغي أن تشمل النهج الجديدة الحوار بين الثقافات الذي يعترف بمعارف وممارسات الشعوب الأصلية⁽⁴⁴⁾.

(38) Graham Marshall, "Nesting, subsidiarity, and community-based environmental governance beyond the local scale", *International Journal of the Commons*, vol. 2, No. 1 (2008), pp. 75–97.

(39) Antônio Pereira Magalhães Junior and Pedro Brufao Curiel, "Instruments of administrative concessions of water use rights in Spain", *Revista Brasileira de Recursos Hídricos: Brazilian Journal of Water Resources*, vol. 22 (2017).

(40) Hilmer J. Bosch, Joyeeta Gupta and Hebe Verrest, "A water property right inventory of 60 countries", *Review of European, Comparative and International Environmental Law*, vol. 30, No. 2 (2021), pp. 263–274.

(41) Food and Agriculture Organization of the United Nations, "The granting of permits for the use of water" متاح في: <https://www.fao.org/4/Y5051E/y5051e05.htm>.

(42) Pedro Arrojo Agudo, "Times of change in water management", *Quaderns de la Mediterrània 16: Ecology and Culture* (2011), pp. 29–39.

(43) انظر: <https://unece.org/DAM/env/pp/documents/cep43e.pdf>.

(44) A/HRC/51/24.

خامساً - رؤية الليبرالية الجديدة للمياه كسلعة اقتصادية

- 54- يُنظر إلى المياه، من المنظور الليبرالي الجديد، كسلعة خاضعة لمنطق السوق؛ ويعتمد الوصول إلى المياه واستخدامها والاستفادة منها على قدرة الفرد على الدفع وفقاً للعرض والطلب. والهدف الأولي هو تحقيق أقصى قدر من الكفاءة من خلال حوافز المنافسة المفتوحة. وتصبح إدارة خدمات المياه والصرف الصحي مجالاً خاصاً بالشركات، حيث يُترك الوصول إلى المعلومات في أيدي حملة أغلبية أسهم الشركات. وهذا ما يتعارض مع مفهوم المياه كمنفعة عامة ولا يتسق مع النهج القائم على حقوق الإنسان في إدارة المياه.
- 55- غير أن القوة المؤسسية والقانونية للإدارة العامة للمياه والملك العام للنظم الإيكولوجية المائية التي فُرضت طوال القرن العشرين، بعد فشل النماذج الليبرالية لخصخصة المياه في القرن التاسع عشر⁽⁴⁵⁾، أدت إلى تطوير استراتيجيات خصخصة متطورة تتجنب تحدي الملك العام للمياه بشكل مباشر⁽⁴⁶⁾. وظهرت نماذج الخصخصة في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي القائمة على استراتيجيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأسواق حقوق الامتياز. كما ظهرت استراتيجيات متعددة لأُمُولة المياه، مثل إدخال حقوق الامتياز في أسواق العقود الآجلة بمنطق المضاربة المالية.

ألف - مخاطر وتأثيرات خصخصة خدمات المياه والصرف الصحي

- 56- عادة ما تبدأ استراتيجيات خصخصة خدمات المياه والصرف الصحي وإدارة المياه عموماً بالاعتراف الرسمي بالملك العام للمياه والنظم الإيكولوجية المائية واختصاص المؤسسات العامة، البلدية عادة، بإدارة خدمات المياه والصرف الصحي.
- 57- وتركز الاستراتيجيات المهيمنة لخصخصة خدمات المياه والصرف الصحي على إدارة هذه الخدمات من خلال عقود تتنازل فيها المؤسسات العامة عن إدارة هذه الخدمات للمشغل المعني لفترات طويلة.
- 58- ويعد وجود إطار تنظيمي ضرورياً، سواء أكانت الإدارة عامة أم خاصة. وفي المشاورات، يلح المشغلون من القطاع الخاص أنفسهم على أن لهم مصلحة في وضع أنظمة واضحة، يمكن أن تشمل الامتثال لحقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، وتضمن تعويض المشغل عن التكاليف المقابلة⁽⁴⁷⁾.
- 59- غير أنه غالباً ما تشكل العقود تحديات أمام تطوير نهج إداري قائم على حقوق الإنسان لعدة أسباب. ففترات الامتياز، التي غالباً ما تكون أطول من 25 سنة، يصعب معها إنهاء الامتياز دون تكاليف كبيرة، إذ سيطلب المشغل تعويضاً عن الأرباح المتوقعة طيلة فترة الامتياز بأكملها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رسوم الامتياز، التي هي عبارة عن سلفة يدفعها المشغل للمؤسسة العامة ويستردها من خلال التعريفات، هي حافز للخصخصة يستغل الصعوبات المالية للمؤسسات المحلية لأنها لا تستخدم لتحسين الخدمة.

(45) Pedro Arrojo Agudo, *El Plan Hidrológico Nacional: Una Cita Frustrada con la Historia* (Barcelona, RBA Integral, 2003), pp. 16–18.

(46) David Hall, Emanuele Lobina and Violeta Corral, "Trends in water privatization", report commissioned by Public Services International (2011) https://gala.gre.ac.uk/id/eprint/30760/3/30750%20LOBINA_Trends_in_Water_Privatisation_2021.pdf.

(47) ورقة مقدمة من منظمة أكوافيد: الاتحاد الدولي للمؤسسات الخاصة للإمداد بالمياه، كمساهمة في المشاورة بشأن حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي ومشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات المياه والصرف الصحي، التي نظمها الخبراء المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في عام 2010، متاحة في: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Water/ContributionsPSP/Aquafed5.pdf>.

وعلاوة على ذلك، فإن قدرة المشغل على إجراء عمليات الشراء والتعاقد مع الشركات المرتبطة بمجموعة مؤسساته التجارية دون إجراء مناقصات عامة يعطل المنافسة في السوق. ويؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف التي يتم تمريرها في النهاية إلى المستهلك⁽⁴⁸⁾.

60- وتتفاقم هذه المشاكل بشكل عام بسبب انعدام الشفافية والمشاركة العامة، وحق مشغل القطاع الخاص في الاحتفاظ بالمعلومات المتعلقة باستراتيجية شركته، وعدم قدرة المؤسسات المحلية على مراقبة المشغلين وتنظيمهم بشكل فعال، نظراً للتفاوت القائم في موازين القوى، وانعدام الإرادة السياسية لدى من هم في السلطة، الذين غالباً ما يستقطبهم المشغلون أو يهيمنون عليهم.

61- ويجدر بالإشارة أن المسؤولية النهائية تقع على عاتق المؤسسات العامة المختصة أو الجهات التنظيمية المحددة، ولا توجد تشريعات ومعايير تنظيمية مناسبة لضمان اتباع نهج الإدارة القائمة على الحقوق المتجاوز لنموذج الإدارة المروج له.

62- وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، حيث فرض نموذج الخصخصة في ظل حكومة رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، أنشئت مؤسسة تنظيمية قوية ومكلفة هي هيئة تنظيم خدمات المياه أو "Ofwat". غير أن غياب الشفافية والمشاركة العامة⁽⁴⁹⁾، والتساهل مع الاستراتيجيات المالية للشركات الخاصة خدمة لمصالح مساهميها على حساب الخدمة التي يتلقاها الجمهور، يشككان في فعاليتها⁽⁵⁰⁾.

63- وعلى الرغم من أن البنك الدولي مؤسسة عامة، إلا أنه رعى خصخصة خدمات المياه في بلدان الجنوب، واشترط لتقديم قروضه إجراء عمليات الخصخصة هذه⁽⁵¹⁾.

64- وفي ظل أولوية تحقيق أقصى قدر من الأرباح، وهو أمر منطقي بالنسبة لنهج الأعمال التجارية، لم تحل الخصخصة مشاكل تهميش الفئات الأكثر فقراً. ففي جاكارتا، التي تخضع فيها خدمات المياه لامتياز خاص منذ عام 1998، أدى انخفاض ربحية الربط الشبكي للفقراء، الذين نزح الكثير منهم بسبب عمليات التعدين الكبيرة واستقروا بشكل عشوائي في ضواحي العاصمة، إلى تفاقم أنماط الإقصاء.

Pedro Arrojo Agudo, "Las funciones del agua: valores, derechos, prioridades y modelos de gestión", (48) in *Lo Público y lo Privado en la Gestión del Agua: Experiencia y Reflexiones para el Siglo XXI*, Pedro Arrojo Agudo, ed. (Madrid, Fundación Alternativas-Ediciones del Oriente y del Mediterráneo, 2005)

David Hall, "Water and sewerage company finances 2021: dividends and investment – and (49) company attempts to hide dividends", working paper of the Public Services International Research Unit (London, University of Greenwich, 2022) متاح في: https://gala.gre.ac.uk/id/eprint/34274/14/34274%20HALL_Water_and_Sewerage_Company_Finances_2021.pdf Emanuele Lobina, "UK – strong and weak lock-in of water governance outcomes in England", in *Facing the Challenges of Water Governance*, Simon Porcher and Stéphane Saussier, eds., Palgrave Studies in Water Governance: Policy and Practice (Basingstoke and New York, Palgrave Macmillan, 2019) متاح في: https://gala.gre.ac.uk/id/eprint/23267/7/23267%20LOBINA_Strong_and_Weak_Lock-in_of_Water_Governance_Outcomes_in_England_2018.pdf

David Hall, "Ownership without investment in English water – net capital extraction by (50) shareholders of English & Welsh water and sewerage companies 1990–2023", working paper (London, University of Greenwich, 2024) متاح في: <https://gala.gre.ac.uk/id/eprint/47165>

Right Livelihood, "Maude Barlow: tackling the water crisis is the only way to safeguard people and (51) the planet", 23 March 2023 متاح في: <https://rightlivelihood.org/news/maude-barlow-tackling-the-water-crisis-is-the-only-way-to-safeguard-people-and-the-planet>

- ويضطر السكان غير المرتبطين بالشبكة إلى شراء المياه، في أوعية المياه، التي تزيد تكلفتها بنسبة 25 في المائة عن متوسط سعر المياه أو يحفرون الآبار للوصول إلى المياه الجوفية الملوثة بشدة⁽⁵²⁾.
- 65- ويتابع المقرر الخاص بقلق حالات في أفريقيا، حيث تم الترويج لخصخصة الإدارة المجتمعية للمياه في المناطق الريفية⁽⁵³⁾.
- 66- وفي إقليم غواديلوب الفرنسي، وبعد عدة عقود من الإدارة المخصصة، تبلغ نسبة التسرب في الشبكة 60 في المائة، مما يؤدي إلى خدمة المناوبة، الأمر الذي يولد شوائب ملوثة بشكل منهجي ويستحيل معه توفير مياه شرب مأمونة⁽⁵⁴⁾.
- 67- غير أنه منذ بداية القرن، مع ما يسمى بحرب المياه في كوتشابامبا، بدأت التعبئة الاجتماعية ضد خصخصة المياه⁽⁵⁵⁾. وكان الاستفتاء على المياه في أوروغواي، الذي اعترف بحق الإنسان في مياه الشرب في الدستور وأنهى خصخصة المياه، مثالاً احتذت به بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى⁽⁵⁶⁾.
- 68- وفتح الاستفتاء الإيطالي ضد خصخصة المياه الطريق أمام "إعادة الملكية البلدية" الأوروبية، حيث عادت مدن مثل باريس وبرلين وليون وبلد الوليد إلى الملكية العامة الكاملة⁽⁵⁷⁾.
- 69- وأثبتت العاصمة الفرنسية من خلال وكالة أو دو باريس (Eau de Paris) المملوكة للبلدية بنسبة 100 في المائة القوة التحويلية للملكية العامة، وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان، وإعادة استثمار الأرباح في النظام، وضمان شفافية الإدارة، وخفض التعريفات وزيادة القدرة على التمويل الذاتي⁽⁵⁸⁾. وفي الفترة من 2012 إلى 2018، تراوحت نسبة رضا زبائن وكالة أو دو باريس ما بين 96٪ و90٪، وفازت بجائزة أفضل خدمة زبائن في السنة لسبع سنوات متتالية⁽⁵⁹⁾. وفي عام 2017، حصلت على جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة.

- (52) Emanuele Lobina, Vera Wegmann and Marwa Marwa, "Water justice will not be televised: moral advocacy and the struggle for transformative remunicipalisation in Jakarta", *Water Alternatives*, vol. 12, No. 2 (2019), pp. 725–748.
- (53) Oumar Diallo, "Levers of change in Senegal's rural water sector" (World Bank Group Water and Sanitation Programme, 2015).
- (54) انظر الرسالة FRA2024/1 متاحة في: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=28729>.
- (55) Oscar Olivera and Tom Lewis, *Cochabamba! Water War in Bolivia* (Cambridge, Massachusetts, South End Press, 2004).
- (56) Redes Amigos de la Tierra Uruguay, "Uruguay, decisión soberana por el agua. Más del 60% dijo sí", 30 November 2004 <https://www.redes.org.uy/2004/11/30/uruguay-decision-soberana-por-el-agua-mas-del-60-dijo-si>، متاح في: <https://www.redes.org.uy/2004/11/30/uruguay-decision-soberana-por-el-agua-mas-del-60-dijo-si> (بالإسبانية).
- (57) Emanuele Lobina, Vera Wegmann and Katrin Nicke, "Water remunicipalisation in Paris, France and Berlin, Germany", project report of the Public Services International Research Unit (London, University of Greenwich, 2021)، متاح في: <https://gala.gre.ac.uk/id/eprint/31646>.
- (58) Public Services International, "UN Public Services Award: Paris water win highlights benefits of remunicipalisation", 23 June 2017 <https://www.world-psi.org/en/un-public-services-awards-paris-water-win-highlights-benefits-remunicipalisation>، متاح في: <https://www.world-psi.org/en/un-public-services-awards-paris-water-win-highlights-benefits-remunicipalisation>.
- (59) Lobina, Wegmann and Nicke, "Water remunicipalisation in Paris, France and Berlin, Germany".

باء - المخاطر والآثار المترتبة على تسليع المياه وأموالها

70- تكون المياه السطحية والمياه الجوفية في الغالب مشمولة بالملك العام، وتوزع الدولة تراخيص استخدامها من خلال نظام الامتياز، رغم وجود استثناءات. فتعتبر المياه الجوفية أحياناً ملكاً لمالك الأرض وتدخل في الأسواق الحرة.

71- وحتى في ظل نظم الامتياز هذه، قامت دول مثل أستراليا وشيلي وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية بإضفاء الشرعية على خيارات مختلفة لأسواق حقوق الامتياز⁽⁶⁰⁾. والحجة الرئيسية لتبرير هذه الخيارات هي جعل نظام الامتياز أكثر مرونة، وخاصة لمعالجة الندرة في دورات الجفاف. غير أن التجارب تظهر تناقضات بين الدفاع الفعال عن المصلحة العامة التي ينبغي أن تحكم نظم الامتياز تلك ونهج حقوق الإنسان الذي ينبغي تعزيزه.

72- ورغم أن المياه تظل مشمولة بالملك العام نظرياً، إلا أن الإدارة تحت بحكم الواقع على الاستيلاء التدريجي للقطاع الخاص على المياه. وخلال فترات الجفاف، يتم تشجيع المضاربة والأسعار التعسفية، مع تغليب مصالح أصحاب الامتياز على اعتبارات حقوق الإنسان. وبالمثل، يتم تهमيش الاستخدامات والوظائف غير القادرة على التنافس في السوق، مما يعرض لحقوق الإنسان الواجبة للفئات الأشد فقراً واستدامة النظم الإيكولوجية. وفي الغالب يبقى الفلاحون والمزارع العائلية خارج اللعبة، مما يعجل بعمليات الهجرة نحو المدن.

73- وعلاوة على ذلك، وفي ظل التأثير المتزايد للقوة المالية، تخضع إدارة المياه بشكل متزايد لاستراتيجيات الأمولة. وبسبب عدم كفاية الأموال العامة، يتم الترويج لاستراتيجيات أمولة الطبيعة والخدمات العامة، مثل المياه والصرف الصحي، بحجة عدم كفاية الأموال العامة. فاستعادة الأراضي الرطبة، على سبيل المثال، يتم تقديمها كمجال للأعمال التجارية في الأسواق المالية من خلال شراء وبيع أرصدة الكربون. ومن هذا المنطق، تحل المصلحة المالية الخاصة محل المصلحة العامة. وبالمثل، تُزاح المياه من الملك العام من خلال المضاربة في الأسواق المالية، مما يفتت القيم الجوهرية المرتبطة بالمياه والنظم الإيكولوجية باعتبارها مشاعات⁽⁶¹⁾.

74- وقد تناول المقرر الخاص في تقريره الذي قدمه إلى الجمعية العامة في عام 2021، عن مخاطر تسليع وأموال المياه وأثر ذلك على حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، دخول حقوق المياه في كاليفورنيا إلى أسواق وول ستريت للعقود الآجلة⁽⁶²⁾. وبالنظر لانعدام اليقين الناتج عن تغير المناخ، فإن منطق المضاربة الذي يحكم تلك الأسواق من شأنه أن يسمح بتوقع قيمة المياه وإدارتها. وكانت هذه هي الحجة الأساسية التي استندت إليها هذه المبادرة. غير أن فقااعات المضاربة التي يُحدثها هذا المنطق لها عواقب وخيمة على حقوق الإنسان الواجبة لمن يعيشون في فقر وضعف وعلى النظم الإيكولوجية المائية وصغار المزارعين. ورغم أن هذه المحاولة لم تكلل بالنجاح حتى الآن، فإن المقرر الخاص يرى أن الباب تُرك مفتوحاً أمام محاولات أخرى.

(60) الوثيقة A/76/159، الفقرات 30-32.

(61) Julia Martin-Ortega and others, "Ecosystems: ecosystem services and the commodification of nature", in *The Routledge Handbook of Commodification*, Elodie Bertrand and Vida Panitch, eds. (Oxford, Routledge, 2023).

(62) الوثيقة A/76/159، الفقرات 27-67.

جيم - المياه من أجل التنمية الإنتاجية في سياقات الفقر

75- رغم أن الاقتصاد العالمي قد تضاعف منذ نهاية الحرب الباردة، إلا أن نصف سكان العالم يعيشون على أقل من 5,50 دولار في اليوم. ويعزى ذلك إلى أن معظم الثروة المتولدة يستأثر به الأغنياء. وعلاوة على ذلك، فإن الفقر يتجاوز مجرد انخفاض الدخل ليشمل التعسف المؤسسي والاجتماعي، إلى جانب التمييز. ويتطلب القضاء على الفقر بناء مجتمعات شاملة للجميع⁽⁶³⁾.

76- وتماشياً مع ما خلص إليه المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، يعتقد المقرر الخاص بضرورة تغيير نموذج التنمية السائد القائم على نمو الناتج المحلي الإجمالي ومكافحة الفقر بما يتجاوز مقاييس النمو، بتغيير مفهوم التقدم المحرز وكيفية قياسه⁽⁶⁴⁾.

77- ويشدد الأمين العام أيضاً في "خطةنا المشتركة"⁽⁶⁵⁾ على ضرورة قياس التقدم المحرز استناداً إلى معايير يفترض فيها أن تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، للنظر في كيفية توزيع الثروة الناتجة وقيمة خدمات النظام الإيكولوجي ورعاية الآخرين التي تتحملها المرأة، في جملة قيم أخرى تم تجاهلها.

78- ويعتقد المقرر الخاص أن من الضروري الاعتراف الفعلي بحدود كوكب الأرض ورفع التحدي الديمقراطي المتمثل في إنهاء التفاوت المتنامي الذي يحكم على بلايين الأشخاص بالفقر المدقع والتهميش. ويجب أن نتجاوز نموذج التنمية الحالي القائم على المبدأ الانتحاري القائل بالنمو غير المحدود، وأن نشجع مفهوماً جديداً للتقدم يقوم على الاستدامة وحقوق الإنسان وليس على نمو الإنتاج والاستهلاك. وهو يؤيد اقتراح المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان في تقريره لعام 2024 بشأن القضاء على الفقر استناداً إلى معايير تتجاوز النمو، والذي يدعو إلى التفكير في هذه المسألة في قمة المستقبل المزمع عقدها في أيلول/سبتمبر 2024⁽⁶⁶⁾.

79- وكما ألح عليه المقرر الخاص، فإن غالبية بليونيين شخص ممن لا يحصلون على مياه الشرب المضمونة هم أشخاص يعيشون في فقر أو حتى في فقر مدقع. فالكثير منهم، من الشعوب الأصلية وأفراد مجتمعات الفلاحين، من ضحايا الاستيلاء على الأراضي/المياه ومشاريع التنمية الإنتاجية التي تقتلع الناس من أراضيهم وتزيد من فقرهم، بدلاً من تقضي على الفقر. بل إن المجتمعات التي تعاني من التمييز على أساس العمل والنسب، والتي يزيد عدد أفرادها على 260 مليون شخص في مختلف القارات، محرومة من استخدام مياه الشرب المأمونة⁽⁶⁷⁾.

80- ولمكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية القائمة على استغلال الموارد المائية في إقليم ما، يجب أن ينصب الاهتمام على أولئك الذين يعيشون في فقر في ذلك الإقليم وعلى استدامة النظم الإيكولوجية المائية بدلاً من التركيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي والكفاءة الإنتاجية المزعومة.

(63) OHCHR, "Ending poverty by 2030 now a fading dream, says UN Expert", press release, 7 July 2020

(64) A/HRC/56/61.

(65) الوثيقة A/75/982، الفقرتان 38 و39.

(66) A/HRC/56/61، الفقرة 59.

(67) Sustainable Development Goals Knowledge Platform, "Communities discriminated on work and descent", متاح في: <https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=30022&nr=2956&menu=3170>.

- 81- وسيؤدي اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة المياه، وفهم المياه كمنفعة عامة، واحترام حقوق الشعوب الأصلية⁽⁶⁸⁾ ومجتمعات الفلاحين وصيادي الأسماك⁽⁶⁹⁾، على نحو ما أقرته الأمم المتحدة، إلى مراعاة قيم وأولويات مختلفة تماماً عن تلك التي تهيمن على التحليل الاقتصادي الكلاسيكي.
- 82- ويتطلب اعتبار المياه منفعة عامة تطبيق معايير الانصاف في توزيع الموارد المتاحة وتجنب اكتناز حقوق المياه. وفي حالات الندرة، مثل حالات الجفاف، فإنه إلى جانب إعطاء الأولوية لتوفير مياه الشرب والصرف الصحي للجميع، ينبغي أن يؤدي مبدأ الانصاف إلى فرض قيود متكيفة على الاستخدامات الإنتاجية استناداً إلى معايير اجتماعية، لحماية المنتجين الأشد ضعفاً.
- 83- وفي المكسيك، توجد 22,3 في المائة من المياه الممنوحة بموجب امتياز في أيدي 1,1 في المائة من المستخدمين⁽⁷⁰⁾. وكان الإصلاح الدستوري الذي يعترف بحق الإنسان في مياه الشرب الدافع إلى تقديم قانون عام جديد للمياه إلى البرلمان لمعالجة المشكلة.

سادساً - المبادئ والاستراتيجيات والأدوات الاقتصادية لإدارة المياه

- 84- تساوي الليبرالية الجديدة بين القيمة والسعر الذي يحدده السوق، ويتم تقديم المنافسة الحرة على أنها المحرك الوحيد للإنتاجية والعقلانية الاقتصادية والاستخدام المسؤول للمياه. وفي هذا القسم، يعرض المقرر الخاص أدوات اقتصادية عامة واستراتيجيات إدارة تعزز العقلانية الاقتصادية والمسؤولية في استخدامات المياه المنتجة دون الاستجابة لمنطق السوق، وتتماشى مع اعتبار المياه منفعة عامة ومع الإدارة المستدامة القائمة على حقوق الإنسان.
- 85- ويعتقد المقرر الخاص أن المنافع العامة لا ينبغي أن تدار كموارد متاحة للجميع. ففكرة المنافع العامة "المجانبة"، والمستخدم في الاستعمار والاستيلاء على الأراضي والمياه، ترى أن حقوق الأرض والمياه تعود إلى أول واضح لليد عليها أو أن الدولة تستولي عليها وتخصصها لكبار المنتجين لزيادة الإنتاجية. وبدلاً من ذلك، ينبغي إدارتها من خلال المسؤولية المجتمعية المشتركة، مع وضع قواعد استخدام ثابتة تشمل توفير الوسائل الاقتصادية اللازمة للإدارة الفعالة للممتلكات المعنية.

ألف - نظم التعريفات

- 86- في إحدى القرى الأفريقية التي زارها المقرر الخاص، شرحت امرأة نضالها من أجل استعادة الإدارة المجتمعية لأبارها التي منحتها الحكومة لشركة متعددة الجنسيات. وقالت إنه انطلاقاً من مبدأ المسؤولية المشتركة المقترنة بالإدارة المجتمعية، كانت الأسر غير القادرة على دفع ثمن المياه تعفى من دفعه وكان الجميع يساعدها بالأدوات والوسائل الأخرى، في حين أن الشركة الخاصة تقطع المياه عنها. ويتفق المجتمع المحلي على التعريفات أو الأعمال التعويضية وينتخب لجنة للإدارة اليومية، ويتعامل مع المياه والمصادر كمنافع عامة.

(68) المرجع نفسه، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

(69) إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.

(70) Wilfrido A. Gómez Arias and Andrea Moctezuma, "Water millionaires: an approach to water grabbing in Mexico", *Argumentos. Estudios críticos de la sociedad*, No. 93 (2020)، متاح في: <https://argumentos.xoc.uam.mx/index.php/argumentos/article/view/1198/1145> (النص بالإسبانية، ونبذة بالإنكليزية).

87- وفيما يتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي في البلدات والمدن، يوصي المقرر الخاص بتعزيز نظم التعريفات غير الربحية القائمة على شرائح الاستهلاك والتعريفات التصاعدية. وينبغي أن توفر الشريحة الأولى بسعر معقول أو مجاناً لما يعتبر وينظم كحد أدنى حيوي لحياة كريمة (تقترح منظمة الصحة العالمية ما بين 50 و100 لتر يومياً لكل شخص، على الأقل للأشخاص الذين يعيشون في حالات فقر وضعف). وينبغي تعديل الشريحة الثانية لاسترداد التكاليف. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي أن تكون أسعار الاستخدامات الكمالية أعلى، ضماناً لخدمة ممتازة لجميع السكان، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من صعوبات في الدفع.

88- وعند مقارنة هذه المعايير بمنطق السوق، يتضح أن السوق يخفض الأسعار للزبائن الجيدين لتشجيع الاستهلاك وتعميم الأرباح. غير أنه في نظام التعريفات المقترح، يجري العمل بعكس ذلك. والأمر الأساسي هو أن الهدف ليس تحقيق الربح ولكن ضمان خدمة معمرة جيدة، وضمان جدواها الاقتصادية وتقليل البصمة البيئية.

89- وعلى سبيل المثال، في ليون بفرنسا، يتضمن نظام التسعير بفرنسا رسوم توصيل ثابتة، واستخداماً أولياً مجانياً، وشريحة استهلاك ثانية بتكلفة لكل متر مكعب، وشريحة استهلاك ثالثة بضعف التكلفة. وبالنسبة للعائلات والأشخاص الضعفاء، تحدد التكلفة المضمونة للاستهلاك القياسي في أقل من 3 في المائة من دخلهم⁽⁷¹⁾.

90- وفي الري، يتم تطبيق الأسعار في كثير من الأحيان بما يتناسب مع السطح المروي لا مع قدر المياه المستهلكة⁽⁷²⁾. غير أنه يمكن أن تختلف كمية المياه المستهلكة اختلافاً كبيراً، تبعاً لمدى الاستخدام المسؤول للراوي، وإلى حد كبير، تبعاً للمحاصيل المروية. ولذلك، من الأساسي وضع تعريفات تتناسب مع المياه المستهلكة، مما يلزم معه تركيب عدادات أو أنظمة قياس التدفق والتحكم فيه⁽⁷³⁾.

91- ويعتبر تركيب العدادات أهم في حالة المياه الجوفية، خاصة في طبقات المياه الجوفية المعرضة لخطر الاستغلال المفرط. ففي حالة المياه الجوفية، ستتطلب الحوكمة التشاركية لمستخدمي طبقة المياه الجوفية تحت إشراف عام تكاليف إدارة تتجاوز تكاليف الضخ التي يغطيها كل مستخدم، على أن يتم تقاسمها بمسؤولية مع التعريفات المقابلة.

باء - قيود الاستدامة الفعالة

92- يسمح نهج السوق بتدهور النظم الإيكولوجية ما دامت تُدفع التكلفة المناسبة. وفي إطار هذا النهج، يحدد السوق مستوى التدهور البيئي الذي يمكن تحمله. ومن ناحية أخرى، يفرض مبدأ الاستدامة القيود التي تفرضها النظم الإيكولوجية على السوق ويعترف بالقوانين التي تحكم النظام الطبيعي ويحترمها. وعلى سبيل المثال، يفرض التوجيه الإطار بشأن المياه في الاتحاد الأوروبي قيوداً معيارية على الاستدامة يجب مراعاتها، سواء من حيث كمية المياه أو نوعيتها، أو حالة النظم الإيكولوجية. وبناءً على ذلك، وباستخدام أفضل المعارف المتاحة، يجب على نظام الامتياز أن يقرر ما إذا كان سيتم منح حقوق الاستخدام وتراخيص التصريف.

(71) Amandine Le Blanc, "Des changements à venir pour les tarifs de l'eau potable", MeT, 6 March 2024, متاح في: <https://met.grandlyon.com/des-changements-a-venir-pour-les-tarifs-de-leau-potable> (in French).

(72) انظر: https://hispagua.cedex.es/sites/default/files/especiales/Tarifas_agua/tarifa_utilizacion_riego.html (بالإسبانية).

(73) Eduardo Andreé Zavala García and Xavier Horacio Valencia Zambrano, "Políticas tarifarias de riego y su incidencia en el desarrollo agrícola aguas abajo del sitio de presa Poza Honda", *Polo de Conocimiento*, vol. 6, No. 9 (2021) (بالإسبانية).

93- ويعتقد المقرر الخاص أن تقييد توفير المياه للاستخدامات والخدمات الإنتاجية لضمان الاستدامة سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للمياه المتاحة، مما يولد توقعاً اقتصادياً بشأن الأنشطة الإنتاجية. غير أن السوق لا تحدد مدى توافر المياه.

94- كما أن استرداد طبقات المياه الجوفية والحفاظ على جودة حالتها، كاحتياطي استراتيجي ضد مخاطر الجفاف التي يؤدي تغير المناخ إلى تفاقمها، يوفر تكاليف تفوق بكثير الفوائد قصيرة الأجل المستمدة من الإفراط في استغلالها.

95- وغالباً ما يؤدي تجنب تجفيف الأراضي الرطبة وتضييق قنوات الأنهار إلى توفير التكاليف (والى تجنب الكوارث)، بتوسيع نطاق الفيضانات وإبطاء وتيرتها، مما يفوق فوائد الأنشطة الاقتصادية المحتملة في تلك المناطق. ويلهم الاحترام الفعال لمبدأ الاستدامة في إدارة النظم الإيكولوجية المائية الاستراتيجيات القائمة على الطبيعة والبدائل المستدامة والفعالة من حيث التكلفة. والجدير بالذكر أن هذا لا يبرر تسليع الطبيعة بل يدعو إلى التعلم منها. ومن الأمثلة في هذا الصدد الفيضانات الكارثية في كالغاري (كندا) في عام 2013: فقد أدت الدروس المستفادة إلى تقدير الحفاظ على الأراضي الرطبة باعتبارها "بنى تحتية" طبيعية يمكنها تخفيف حدة الفيضانات وإدارتها ومنع الفيضانات الحضرية⁽⁷⁴⁾.

جيم - استراتيجيات الاستثمار والتمويل العام لمواجهة التحديات الاجتماعية

96- عادةً ما يتطلب تنظيم التدفقات ونقلها لتكون متاحة للاستخدامات المختلفة وضمان الصرف الصحي الكافي لمياه الصرف الصحي استثمارات وتكاليف إدارة واستبدال وصيانة كبيرة.

97- وفي أعقاب الثورة الفرنسية في القرن التاسع عشر، وبسبب حجم الاستثمارات وطول فترات استهلاك رأس المال المطلوبة، فشل النموذج الليبرالي في تعزيز البنية التحتية الكبيرة عن طريق المبادرة الخاصة، مما أدى إلى اتباع نهج جديد يعتمد على التمويل العام للأعمال الهيدرولية. وتم إنشاء مؤسسات عامة كبيرة لإدارة المياه وتخصيص استثمارات عامة كبيرة وتبريرها على أنها تخدم المصلحة العامة أو الصالح العام. وتتميز هذه الاستثمارات بمعدلات فائدة منخفضة للغاية وفترات استهلاك طويلة، مما يتيح للمستخدمين الاستفادة من أسعار فائدة معقولة⁽⁷⁵⁾.

98- واستخدمت إعانات كبيرة ولا تزال تستخدم في جميع أنحاء العالم لتغطية تكاليف الأهداف الاجتماعية، وتوفير الموارد الأساسية، مثل مياه الشرب، للمناطق الريفية والحضرية وتطوير الري لملايين المزارعين ذوي الدخل المنخفض⁽⁷⁶⁾.

99- ويقرّ المقرر الخاص بأن الإعانات غير المبررة استُحدثت ولا تزال تُستحدث تحت تأثير جماعات ضغط قوية، تتلاعب بمفهوم المصلحة العامة. غير أنه رغم هذه الانحرافات الشاذة، ينبغي تقدير الأثر الإيجابي للاستثمارات العامة والإعانات الاجتماعية العادلة في إدارة المياه.

(74) Canadian Institute for Climate Choices and Smart Prosperity Institute, "Wetlands can be infrastructure, too" (2021).

(75) Pedro Arrojo Agudo and José Manuel Naredo, *La Gestión del Agua en España y California* (Bilbao, Bakeaz, 1997) (بالإسبانية).

(76) Manuel Díaz Marta, "Evolución de las políticas hidráulicas españolas desde la Ilustración hasta nuestros días", in *El Agua a Debate desde la Universidad: Hacia una Nueva Cultura del Agua – 1^{er} Congreso Ibérico sobre Planificación y Gestión de Aguas*, Pedro Arrojo Agudo and Javier Martínez Gil, eds. (Zaragoza, University of Zaragoza Press, 1999), pp. 67–77 (بالإسبانية).

100- وفي هذا الصدد، غالباً ما يُقترح تشجيع الاستثمار الخاص كحل لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، مما يوفر إمكانات تجارية غير واقعية لكبار المستثمرين من القطاع الخاص. ويشير المقرر الخاص إلى أن أعمال حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي لبليني شخص من ذوي الحقوق الفقراء هو تحدٍ ديمقراطي وليس فرصة أعمال تجارية.

101- ويتطلب تنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان لتحقيق الهدف 6 تركيز الاهتمام على السكان الذين يعيشون في فقر وإعطاء الأولوية للميزانيات العامة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. ويلزم تعزيز التمويل الدولي للبلدان الأشد فقراً على هذه الجبهة، كما يلزم بذل الجهود في إطار تقاسم المسؤولية بتمويل من الميزانيات الوطنية، وضمان الشفافية والمشاركة العامة والمساءلة.

102- وتُثبت الهند أن التمويل العام والالتزام السياسي المتعدد المستويات يستطيعان أن يوفران استثمارات واسعة النطاق في البنية التحتية للمياه. ففي عام 2019، تم الإعلان عن مخطط "هار غار جال"، الممول بالكامل من المال العام، لتوصيل كل أسرة ريفية بشبكة مياه الشرب المأمونة من خلال الصنابير بحلول عام 2024⁽⁷⁷⁾.

103- وفي العقود الأخيرة، شهدت خصخصة الخدمات حداً أدنى من الاستثمار الخاص. وكشف البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية في تقرير نُشر في عام 2010 عن أن 99,6 في المائة من الاستثمارات في قطاع المياه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى استُمدت من القطاع العام أو المعونة، بينما استُمد 0,4 في المائة فقط من مصادر خاصة.

104- وينبغي إعطاء الأولوية في خدمات المياه والصرف الصحي للتمويل العام الميسر (فترات سداد طويلة وفائدة منخفضة بل وتقديم إعانات). وبالمثل، تجمع الاستراتيجيات المالية بين تلك الجهود والموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية. وتوفر منصة تمويل المياه في إسبانيا مثلاً جيداً في هذا الصدد، حيث تسعى إلى تعزيز وتنويع التمويل العام وتقديم المشورة للمؤسسات المحلية بشأن إعداد المشاريع، وذلك من خلال أساليب المشاركة العامة والشفافية والمساءلة⁽⁷⁸⁾.

دال- مبدأ استرداد التكاليف

105- يشير مبدأ استرداد التكاليف، بما فيها التكاليف البيئية، استناداً إلى نظم التعريف غير الربحية إلى مسؤولية المستفيدين من الخدمة. وينبغي أن تراعي رسوم خدمات المياه والصرف الصحي، بحكم ضرورتها لحقوق الإنسان، التكاليف الفعلية للخدمة، بما في ذلك التدابير الاجتماعية المناسبة واستهلاك البنية التحتية واستبدالها وصيانتها.

106- وينبغي أن يعزز هذا المبدأ حوافز التوفير والاستخدام الفعال وحماية النظام الإيكولوجي من خلال نظام تعريف ملائم وإعانات تكافلية عادلة لصالح الفقراء. ومن بين التكاليف التي ينبغي مراعاتها صيانة واستبدال الشبكات وغيرها من البنى التحتية. وينبغي أن تتناول الميزانيات هذه المسألة، درءاً لتدهور الشبكات كما يحدث في العديد من النظم.

107- ويمكن للإعانات العامة لأهداف أو قطاعات اجتماعية معينة أن تكمل مساهمة التعريفات في استرداد التكاليف إذا كانت مبررة بقدر كافٍ. ففي نهاية المطاف، يأتي الدعم من المساهمات الضريبية لذوي الحقوق.

(77) انظر: <https://ejalshakti.gov.in/jjmreport/JJMIndia.aspx>

(78) انظر: <https://ptea.es> (باللغة الإسبانية).

108- غير أن المقرر الخاص لا يشجع على العمل بالإعانات العشوائية من خلال التعريفات، مثل الري على أساس المساحة المروية، لأن الأسعار المدعومة بشكل عشوائي تشجع على الاستخدام غير المسؤول وغير الكفء للمياه. وينبغي أن توفر الإعانات المباشرة دعماً عادلاً لصغار ومتوسطي الرواة، في حين ينبغي العمل بالعدادات والأسعار المتناسبة مع التدفقات المستهلكة.

هاء - مبدأ عدم التدهور

109- إن مبدأ عدم التدهور أبعد ما يكون عن المبدأ الطوباوي، إذ يُعمل به بالفعل في إطار التشريعات البيئية المتقدمة، مثل التوجيه الإطاري للمياه الصادر عن الاتحاد الأوروبي، حيث يتم تجنب التصريفات التي لا تستطيع النظم الإيكولوجية استيعابها، وخاصة التصريفات السامة، ويتم الحفاظ على التدفقات اللازمة لصون جودة حالة النظم الإيكولوجية للمياه. وكان هذا هو المبدأ الذي استند إليه الاتحاد الأوروبي في قراره عدم تمويل تحويل نهر إيبرو في الخطة الهيدرولوجية الوطنية لإسبانيا في بداية هذا القرن عندما خلص التقييم إلى أن هذا التحويل من شأنه أن يعجل بتدهور الدلتا⁽⁷⁹⁾.

1- مبدأ من يتسبب في التدهور يتولى الإصلاح

110- غالباً ما يعبر عن هذا المبدأ بصيغة "الملوث يدفع". غير أنه يمكن فهم هذا العبارة بأنها الحق في التلويث لمن يستطيع الدفع. وينطبق هذا المبدأ منطقياً على الآثار التي يمكن تداركها. ويجب تجنب الآثار التي لا يمكن تداركها بفرض غرامات رادعة تتجاوز بوضوح الفوائد المحتملة جنبها من التسبب في الأضرار. وعلى أي حال، يجب تطبيق هذا المبدأ منذ البداية كأداة وقائية، وتحمل تكاليف تدابير الوقاية من المخاطر لمُسَبِّبها.

2- مبدأ الفعالية من حيث التكلفة

111- إن تحليل الفعالية من حيث التكلفة هو أداة تقليدية مفيدة لاختيار أنسب الحلول من بين مختلف الخيارات المستدامة.

112- وينبغي أن يكون هذا المبدأ شرطاً قانونياً في جميع الاستثمارات الممولة من القطاع العام. ويستوجب النظر في جميع الخيارات الممكنة لتحقيق الأهداف واختيار أكثرها فعالية من حيث التكلفة. ويجب أن يسمح التحليل بالمشاركة العامة لمنع الاستثمارات المكلفة وغير الفعالة التي تتأثر بمجموعات الضغط. وغالباً ما يؤدي ذلك إلى تحديد الحلول القائمة على الطبيعة، والتي عادة ما تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة.

3- المنافسة في إطار الشفافية ومشاركة المواطنين

113- تعد خدمات المياه والصرف الصحي احتكارات طبيعية تقع تحت مسؤولية البلديات. والمنافسة في السوق غير ممكنة، سواء حُصِّصَت الإدارة أم لا. وعلى أقصى تقدير، يمكن تعزيز المنافسة في السوق أثناء المناقصة لمنح العقود، وهو ما يعتبره علم الاقتصاد غير فعال. وفي هذا السياق، يجب أن تكون الحوافز الرئيسية للإدارة الجيدة هي الشفافية ومشاركة ذوي الحقوق والمساءلة.

(79) انظر أيضاً: Arrojo-Agudo, *El Plan Hidrológico Nacional: Una Cita Frustrada con la Historia*, p. 158.

114- وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تضمن لائحة تنظيمية تجانس الإعلام من خلال معايير مجدية ومفهومة، مما يتيح مقارنة جودة وكفاءة الخدمة بين البلديات المتشابهة. ويُعرف ذلك باسم المقارنة المعيارية، أي استراتيجيات المنافسة من خلال الشفافية. ولعل إنشاء مرصد المواطنين المعنية بالمياه، مع ما يقترن بها من اعتراف قانوني ومؤسسي، يمكنه ويفترض فيه أن يسهل مشاركة الجمهور الفعالة وتطوير هذا النوع من الاستراتيجيات⁽⁸⁰⁾. ويُستخدم مرصد تيراسا في إسبانيا⁽⁸¹⁾ ومرصد ليما كمرجع⁽⁸²⁾.

4- التكاليف الحدية للنمو

115- يزداد حجم السكان مع نمو المدينة، وتميل التكاليف إلى الانخفاض بتوزيعها على عدد أكبر من المستخدمين. غير أن بعض النمو الحضري يمكن أن يؤدي إلى تجاوز القدرات الهيكلية لشبكات الإمداد في المدن أو مصادرها من خلال فرض استثمارات هيكلية يتم تقاسمها في الغالب ويدفع ثمنها الجميع بزيادة التعريفات، مما يشكل إعانة غير عادلة لمن يشجعون هذا النمو. وينبغي أن يمنع التخطيط الحضري ويثبط النمو غير المستدام؛ غير أن جعل النمو أكثر تكلفة بدلاً من دعمه بالإعانات قد يكون وسيلة لإبطاء وتثبيته.

5- مكافحة استراتيجيات الأمولة في إدارة المياه

116- يشرح العديد من الاقتصاديين، أن أمولة الاقتصاد تشكل تهديداً لحسن سير الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية. وفي الوقت الحاضر، وبدلاً من القيام بالوظيفة المصرفية التقليدية المتمثلة في إدارة المدخرات لدعم التنمية الإنتاجية، سيطرت الشركات المالية الكبرى على هذه الأنشطة الإنتاجية بنهج المضاربة الذي يخلق مخاطر بل ويمكن أن يؤدي إلى انهيار المؤسسات الإنتاجية⁽⁸³⁾.

117- وتحفز أمولة إدارة المياه استراتيجيات الخصخصة الجديدة التي، بدلاً من تعزيز خدمات المياه والصرف الصحي، تبعد هذه الخدمات عن الخضوع لسيطرة الجمهور ومشاركته الفعالتين، مما يؤدي إلى مخاطر مضاربة جديدة. ومن الأمثلة على ذلك عملية المضاربة التي قام بها مصرف ماكويري بشراء وكالة مياه التيمز ووتر وبيعها لاحقاً⁽⁸⁴⁾.

118- وتحولت الحجة المؤيدة للخصخصة من الادعاء بأن المؤسسات العامة لا تستطيع إدارة الخدمات المعقدة إلى القول بأن هذه المؤسسات تغتفر إلى القدرة المالية للقيام بالاستثمارات اللازمة، خاصة في التكنولوجيات الجديدة. ومن المهم التنكير بأن الاستراتيجيات الفعالة من حيث التكلفة غالباً ما تتطوي على حلول ميسورة التكلفة متجذرة في الطبيعة وحسن الحوكمة.

(80) L. Babiano Amelibia and A. Fraguas Herrero, *Manual para el Diseño e Implementación de Observatorios Ciudadanos del Agua* (Seville, Asociación Española de Operadores Públicos de Abastecimiento y Saneamiento, 2024) (بالإسبانية).

(81) انظر <https://www.oat.cat> (بالكاتالونية).

(82) انظر: <https://observatoriodelagua.ciudad.org.pe/index.php> (بالإسبانية).

(83) Olivier De Schutter, "Food commodities speculation and food price crises: regulation to reduce the risks of price volatility", Briefing Note No. 2 (2010) متاح في: http://www.srfood.org/images/stories/pdf/otherdocuments/20102309_briefing_note_02_en_ok.pdf

(84) A/76/159، الفقرة 68.

119- وحتى اللجنة العالمية لاقتصاديات المياه تدرك الاستثمارات التي ينبغي أن تظل تابعة للقطاع العام، مثل تطوير شبكات الإمداد والصرف الصحي، مع فترات استرداد طويلة وجاذبية قليلة للقطاع الخاص، في حين أن محطات الصرف الصحي والتجديد وإعادة الاستخدام، أو تكنولوجيات التناضح العكسي لتحلية المياه، مع فترات استرداد أقصر وتوقعات ربح مثيرة للاهتمام، ينبغي أن تؤدي إلى فتح تلك المجالات أمام المبادرة الخاصة⁽⁸⁵⁾.

120- ويقابل بالتغاضي ما يترتب من أثر في حقوق الإنسان على تجاهل عدم توازن القوة وتأثير الزيادات في التكاليف على التعريفات. وعلى سبيل المثال، في سرقسطة بإسبانيا، تبلغ تكلفة محطة معالجة لا كارتوخا الممولة من القطاع الخاص ضعف تكلفة المتر المكعب المعالج مقارنة بمحطة لا ألموزارا الممولة من القطاع العام، رغم أنها أكبر بكثير⁽⁸⁶⁾.

121- ولا يتفق المقرر الخاص أيضاً مع تفاؤل اللجنة العالمية لاقتصاديات المياه بشأن الفوائد الاجتماعية والبيئية المحتملة للاستثمارات الخاصة. فالأدلة التاريخية المتراكمة، سواء في بلدان الشمال أو بلدان الجنوب، تثبت أن معظم التقدم الاجتماعي والبيئي والصحي العام في مجال المياه والصرف الصحي قد تحقق من خلال التمويل العام والممول من المجتمع المحلي، كما أقر بذلك البنك الدولي⁽⁸⁷⁾.

6- الوقاية من المخاطر الناجمة عن تغير المناخ وإدارتها

122- عرض المقرر الخاص في تقريره المواضيع الخاص عن تغير المناخ وحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي، استراتيجيات وتدابير لمنع وتقليل الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، استناداً إلى تعزيز القدرة على التحمل البيئي والاجتماعي⁽⁸⁸⁾.

123- ويشكل التخطيط الهيدرولوجي والإقليمي والحضري أساس استراتيجيات التكيف التي يجب أن تمنع ونقل من الآثار والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ. كما أن تطبيق المبدأ التحوطي بصرامة في عمليات التخطيط تلك كالتزام قانوني وليس كمجرد توصية يجنب المعاناة والتكاليف الاقتصادية على حد سواء. وعادة ما يؤدي تجنب تنمية المناطق المعرضة للفيضانات أو الحد من الاستهلاك لتخزين احتياطي المياه لإدارة موجات الجفاف في المستقبل إلى توفير تكاليف تفوق الفوائد الناتجة عن عمليات التنمية غير المتبصرة.

124- ويعتقد المقرر الخاص أن ثمة حاجة ملحة لوضع حد لتلوث طبقات المياه الجوفية والاستغلال المفرط لها من قبل بعض الأنشطة الإنتاجية. ويتطلب ذلك متابعة صارمة للآبار غير القانونية وتركيب العدادات. ويجب أن تشرف الدولة على الرقابة الفعالة على عمليات الاستخراج.

(85) Mariana Mazzucato and others, "Turning the tide: a call to collective action (Global Commission on the Economics of Water, 2023), pp. 19 and 20.

(86) انظر: <https://mareazuldearagon.blogspot.com/2023/11/depuradora-de-la-cartuja-1.html> (بالإسبانية)

Léo Heller and others, "What water will the UN Water Conference carry forward: a fundamental human right or a commodity?", *The Lancet*, vol. 402, No. 10404 (2023).

(87) Heller and others, "What water will the UN Water Conference carry forward"

(88) المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقوقه في خدمات الصرف الصحي: الجزء 3 - نهج قائم على الحقوق في التكيف والتخفيف والتمويل والتعاون" (مارس 2022)، متاح على الرابط: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/climate-change-3-final.docx>

- 125- وإن إزالة السدود النهرية أو إرجاعها إلى الوراثة في الأحواض الوسطى للأنهار أو تركيب بوابات تسمح بفيضانات خفيفة في المساحات النهرية بعد التفاوض على تقديم تعويضات لأصحابها هي عادةً تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع مخاطر الفيضانات أسفل المجرى وتقليلها. ويجدر بالإشارة برنامج "مجال للنهر" في مملكة هولندا، باستثمار عمومي قدره 2,3 بليون يورو⁽⁸⁹⁾. ومن المهم أيضاً الحفاظ على الأراضي الرطبة في حالة جيدة نظراً لقدرتها على توسيع نطاق الفيضانات.
- 126- ومما يوفر التكاليف ويجنب الأضرار، ولا يتطلب إلا استثمارات محدودة، الترويج لتصاميم حضرية جديدة نفيذة معززة بتكثيف للمساحات المعرضة للفيضانات مع مخاطر الفيضانات المتزايدة.
- 127- ولتعزيز القدرة على التحمل الاجتماعي، من الأساسي حماية حقوق الإنسان الواجبة للفئات الأكثر ضعفاً، مع التركيز عليها في جميع المراحل، بدءاً من مرحلة ما قبل الإنذار وحتى مرحلة الطوارئ. وفي المناطق التي تواجه ندرة في المياه بسبب تغير المناخ، من المهم للغاية وضع استراتيجيات تكيف لإعادة توزيع حقوق المياه من أجل حماية حقوق الإنسان والفئات الأشد ضعفاً. ومن المهم أيضاً وضع سياسات للتأمين العمومي، خاصة في حالات الجفاف، مع دعم المزارع المعرضة للخطر.
- 128- ويمكن لمصارف المياه العامة تحسين إدارة الجفاف بجعل نظام الامتياز أكثر مرونة، شريطة ضمان الشفافية والمشاركة العامة والمساءلة على أساس أنظمة مناسبة. وينبغي أن تقدم المؤسسات العامة تعويضاً عادلاً لاسترداد الحقوق، وتجنب المضاربة في حالات الندرة. ومن ناحية أخرى، عند إعادة توزيع التدفقات خلال فترات الجفاف، ينبغي أن تعطي الأولوية لحقوق الإنسان والقطاعات الأكثر ضعفاً ولاستدامة النظم الإيكولوجية⁽⁹⁰⁾.
- 129- وثمة طائفة واسعة من التدابير في خطط التكيف تقوم على أساس السياسات العامة الملائمة ولا تنطوي على التلاعب بالمياه في أسواق العقود الآجلة أو الانخراط في استراتيجيات المضاربة⁽⁹¹⁾.

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

- 130- نظراً لضرورة قيام الأمم المتحدة بوضع استراتيجية عامة بشأن المياه والصرف الصحي، يوصي المقرر الخاص بما يلي:
- (أ) الاعتراف بالمياه بصفاتها منفعة عامة، تقترن بمسؤوليات متداخلة على المستوى المحلي ومستوى الأحواض والمستوى العالمي؛
- (ب) الاعتراف بالنظم الإيكولوجية المائية والأنهار والأراضي الرطبة وطبقات المياه الجوفية كتراث طبيعي مشترك، مرتبط بالسكان الذين يعتمدون عليها والذين يجب أن يتحملوا مسؤولية ضمان حسن حالتها واستدامتها من منظور مشترك بين الأجيال؛
- (ج) الاعتراف بالمياه المستخرجة من هذه النظم الإيكولوجية باعتبارها منفعة عامة للسكان الذين يتزودون منها لاستخدامات متعددة، في ظل مسؤولية ضمان أولوية حقوق الإنسان، وكذلك الاستخدام المنصف والمسؤول من منطلق المصلحة العامة؛
- (د) الاعتراف بدورة المياه والنظام المناخي كتراث عالمي مشترك للبشرية، ووضع معايير عادلة للمسؤولية والاتفاقات والمؤسسات التي تسمح بالحوكمة الديمقراطية الفعالة.

(89) Alberta WaterPortal Society, "Room for the river: a Dutch approach to flood management", 5 January 2015.

(90) A/76/159.

(91) المرجع نفسه.

131- ويوصي المقرر الخاص بالترويج لنهج إدارة المياه الخاضع لمبدأ الاستدامة والمستند إلى حقوق الإنسان، مع افتراض الأولويات التالية:

- (أ) الماء من أجل الحياة، كأولوية قصوى، في الاستخدامات والوظائف التي تدعم الاستدامة والتنوع البيولوجي، ولا سيما، حياة الناس وكرامتهم؛
- (ب) جعل المياه من أجل المصلحة العامة في المستوى الثاني من الأولوية، في الاستخدامات والوظائف التي تم تحديدها على أنها ذات مصلحة عامة للمجتمع؛
- (ج) جعل المياه من أجل التنمية الاقتصادية، في مستوى ثالث من الأولويات، في الأنشطة الإنتاجية، الخارجة عن نطاق الاحتياجات الأساسية وإعمال حقوق الإنسان.

132- ويوصي المقرر الخاص بما يلي:

- (أ) الإنشاء الفعال للملك العام الشامل للأنهار والأراضي الرطبة ومستودعات المياه الجوفية، وكذلك المياه المستخرجة منها، من أجل تعزيز الإدارة المستدامة والمنصفة والتشاركية والشفافة والخاضعة للمساءلة؛
- (ب) تطوير تخطيط المياه وإدارتها على مستوى الأحواض، من قبل مؤسسات مفتوحة لمشاركة عامة واسعة النطاق؛
- (ج) ضمان قيام الكفاءات المحلية بالإدارة غير الربحية لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي، وتعزيز القدرات المحلية من خلال استراتيجيات الشراكة فيما بين كيانات القطاع العام وتطوير استراتيجيات الشراكة بين القطاعين العام والمجتمعي حيثما تكون الإدارة المجتمعية سارية المفعول؛
- (د) توضيح وتبرير المصلحة العامة في الاستثمارات العامة في مجال إدارة المياه، وضمان الشفافية والمشاركة الاجتماعية عند تحديد الأهداف وتعزيز المشاريع التي تستحق هذا الوصف؛
- (هـ) تجنب عمليات الاستيلاء على الأراضي والمياه واحترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية في المياه والأراضي.

133- ولتعزيز الاستخدام الفعال والمسؤول للمياه في مواجهة تزايد الندرة الناجمة عن تغير المناخ، يوصي المقرر الخاص بما يلي:

- (أ) إعطاء الأولوية للامتثال لحقوق الإنسان واستدامة النظم الإيكولوجية المائية، وتجنب الإفراط في استغلالها وتلويثها، كأسس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛
- (ب) العمل بحوافز اقتصادية للاستخدام الكفء والمسؤول للمياه وفرض عقوبات على الاستخدام التعسفي أو غير المسؤول، وتطوير مبدأ عدم التدهور، ومبدأ من يتسبب في التدهور يتولى الإصلاح، ومبدأ استرداد التكاليف، ومبدأ الفعالية من حيث التكلفة؛
- (ج) العمل بأسعار تصاعدية حسب شرائح الاستهلاك من أجل ضمان استرداد التكلفة، وتشجيع الاستخدام المسؤول، وضمان حصول الجميع على خدمات المياه وتقليل البصمة البيئية؛
- (د) وضع خطط للتكيف في التخطيط الهيدرولوجي والإقليمي والحضري، تكون مفتوحة لمشاركة الجمهور وتستند إلى المبدأ الاحترازي في التصدي لتغير المناخ؛ وضمان جودة حالة طبقات المياه الجوفية كاحتياطي استراتيجي لموجات الجفاف المستقبلية؛ ووضع سياسات عامة بشأن التأمين الزراعي لحماية المنتجين الأشد ضعفاً وإنشاء مصارف مياه عامة لجعل نظم الامتياز أكثر مرونة؛ والحفاظ على الأراضي الرطبة والنظم البيئية النهرية لتخفيف حدة الفيضانات.

(هـ) تكيف نظم الامتياز مع التغيرات التي يفرضها تغير المناخ، لضمان استدامة النظم الإيكولوجية، المعززة بالشفافية والمشاركة العامة؛ وإعادة توزيع حقوق الاستخدام في حالات الندرة استناداً إلى المعايير الاجتماعية لحماية أولئك الذين يعيشون في أشد الحالات ضعفاً.

134- وبعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمياه في عام 2023، تحتاج المنظمة إلى تعزيز مؤسسي فيما يتعلق بسياسات المياه والصرف الصحي، يتجاوز المصالح الاقتصادية القوية المحيطة بالمياه. وفي هذا السياق، يوصي المقرر الخاص للأمم المتحدة بما يلي:

(أ) تعزيز آلية الأمم المتحدة للمياه، على أساس تحديد استراتيجية شاملة بشأن المياه والصرف الصحي، تولى الأولوية لاستدامة النظم الإيكولوجية المائية والامتثال لحقوق الإنسان المتعلقة بالمياه؛

(ب) الترويج لفكرة التفاوض على اتفاقية بشأن المياه وحقوق الإنسان وتغير المناخ، من شأنها أن توضح التزامات الدول بوضع استراتيجيات تكيف قائمة على التحول في مجال المياه لدرء المخاطر الناجمة عن تغير المناخ، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في حالات من الضعف الشديد؛

(ج) جعل التنظيم الدوري لمؤتمر المياه مجالاً للاستماع والحوار مع الشعوب، ولا سيما مع ذوي الحقوق الذين يرون أن حقوق الإنسان الواجبة لهم في مياه الشرب والصرف الصحي محبّطة والذين غالباً ما تتم ملاحظتهم جنائياً بسبب مطالبتهم بها؛

(د) تسريع وتيرة تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة باعتباره تحدياً ديمقراطياً وليس باعتباره فرصة للأعمال التجارية، وإعطاء الأولوية للميزانيات العامة في هذا المجال على جميع المستويات، والترويج ل خطة دعم محددة للبلدان الفقيرة تقوم على مبادلة الديون الخارجية بمشاريع التكيف مع تغير المناخ على أساس التحول في مجال المياه؛

(هـ) تعزيز الدعم الدولي لتطوير اتفاقية الأمم المتحدة للمياه، بتشجيع توقيع اتفاقات بشأن الأحواض العابرة للحدود لتعزيز الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية المائية المشتركة، وخطط التكيف في مواجهة تغير المناخ، والامتثال لحقوق الإنسان المتعلقة بالمياه في المناطق العابرة للحدود، والتعاون السلمي.